Journal of Humanitarian and Applied Sciences - مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
(رقم الإيداع المحلي 95 / 2020) - (ISSN: 2706- 9087) - (معامل التأثير العربي شهادة رقم: 472 - 2020)
كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار - جـامعة المرقب
Volume 8 – Issue 15 المجلد 8 العدد 15

ارتكاب الضرورة الشعرية

مذاهب النحويين فيها وأثرها على قواعد اللغة

د. أبو عجيلة رمضان عويلي
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية / كلية الآداب والعلوم
قصر خيار
arawiely@elmergib.edu.ly

د. أحمد عبد الجليل إبراهيم
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية / كلية الآداب والعلوم
قصر خيار
aaishteewi@elmergib.edu.ly

Received: 28/04/2023	Accepted:16/05/2023

Abstract:
Poetry is one of the sources from which scholars derive grammar and linguistic principles, but it is subject to weights that may detract from the increase in it and the decrease in it from the validity of the weight, and therefore it is permissible in it what is not permissible in speech, so the concept of committing poetic necessity: is the authorization of the poet to commit necessity in capacity, even if he is not forced The poet to it, and the views of the grammarians differed in committing the poetic necessity between those who permitted it and those who prevented it.

الملخص:

يعد الشعر من المصادر التي استمد منها العلماء قواعد اللغة وأصولها، غير أنه يخضع لأوزان قد تخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ولذلك استجيز فيه ما لا يستجاز في الكلام، فمفهوم ارتكاب الضرورة الشعرية: هي إجازة الشاعر ارتكاب الضرورة في السعة وإن لم يضطر الشاعر إليها، وقد تباينت آراء النحويين في ارتكاب الضرورة الشعرية بين المجوزين لها والمانعين، وتظهر ثمرة الخلاف أن المانعين يجوزون القياس في الاختيار، بينما يجعلها المجوِّزون ضرورة.

. تمهيد:

يعد الشعر من المصادر الرئيسة التي استمد منها العلماء قواعد اللغة وأصولها، فكان النحويون يستدلون على ما يجوز في الكلام بما يوجد في النظم؛ لكن الشعر باعتباره (الكلام الموزون المقفى) يخضع لأوزان قد تخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، استجيز فيه لتقويم وزنه ما لا يستجاز في الكلام. (السيرافي، 2008، 189/1.)

والاستشهاد بالشعر على ضربين:

الأول: لا مزية فيه للمنظوم على المنثور كقول أبي ذؤيب:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ *** عَلَيهِ الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعًا[1]

---

[1] البيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص 465؛ والكتاب 182/1، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 39/2، وابن يعيش 3/ 72، والمقاصد النحوية 1608/4، وشرح الأشموني (3/ 87)، المعجم المفصَّل في شواهد العربية 246/4، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية 65/2، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم 61/1، والوافي بالوفيات 44/24، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 40/6.

فخفض كل من (البكري، وبشر) ورفعهما لا فضيلة فيه للوزن.

الآخر: يكون حكم المنظوم غير حكم المنثور (المعري،181- 182) كقول الشاعر:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمِّ الخِيَارِ تَدَّعِي *** عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[1]

فالشاعر أراد معنى أنّه لم يصنع الذنب كلّه، فلم يمكنه في ذلك إلاّ رفع (كل) ممّا أوقعه في الاضطرار.

وقد اختلفت نظرة النحويين في مفهوم ارتكاب الضرورة الشعرية اختلافًا متباينًا، فذهب قسم منهم إلى عدم قَبُولِها، وذهب قسم آخر إلى إجازتها مطلقًا، وذهب آخرون إلى أنّها من الشذوذ.

الدراسات السابقة:

ظهر مفهوم ارتكاب الضرورة في الدراسات السابقة ضمن دراسة الضرورة الشعرية ونذكر منها:

1- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، لمحمد حماسة عبد اللطيف.

2- البحث اللغوي عند العرب، لأحمد مختار عمر.

3- مفهوم الضرورة الشعرية. د. عبد الحميد عثمان زرموح، مجلة كلية الآداب/ جامعة مصراته، العدد الثالث.

4- ما يجوز للشاعر إذا اضطر. أ. علي محمد بن ناجي، مجلة الأسمرية، السنة العاشرة، العدد الثامن عشر.

مفهوم ارتكاب الضرورة الشعرية:

هي إجازة الشاعر ارتكاب الضرورة الشعرية في السعة وعدم الاضطرار، فيجوز له ارتكاب الضرورة لإقامة الوزن وإن لم تدعه الحاجة إليها.

ـ التارك " من التّرك الذي بمعنى الجعل والتصيير ومعنى "ترقبه" أي: تنتظر انزهاق روحه، لأنّ الطّير لا يقع على القتيل وبه رمق، ففيه حذف مضاف، يقول: لقد قتلت بشراً البكري، وتركته ملقى على الأرض تتطلع إليه الطيور الجارحة، وتقع فوقه لتأكل لحمه. ينظر الخزانة 50/1.

والشاهد فيه قوله : "التارك البكري بشر"، فخفض "بشر" ونصبه لا فضلية فيه للوزن وكذلك خفض البكري ونصبه لأنه قويم في الحالين .

[1] البيت من الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه 132، والكتاب 85/1، وتخليص الشواهد 281؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 14، 441؛ المغني 265/1، وشرح شواهد المغني 2/ 544، وخزانة الأدب 359/1.

المعنى: معنى البيت أَن هَذِه الحبيبة يَعْنِي أم الْخِيَار زَوجته أَصبَحت تَدعِي عَليّ ذنوباً لم أرتكب شَيْئًا مِنْهَا لرؤيتها رَأْسِي كرأس الأصلع لكبري وشيخوختي . ينظر: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص 77/1.

والشاهد فيه قوله: "كلّه لم أصنع" حيث جاءت "كل" مبتدأ فيه ضمير يعود على "ذنبًا"، ممّا اضطر الشاعر لرفعه بدل نصبه على التوكيد.

ـ قال الجرجاني: قد حَمَلَه الجميعُ على أنَّه أَدخَلَ نفسَهُ مِنْ رفع " كلّ " في شيءٍ إنّما يجوزُ عندَ الضَّرورةِ من غيرِ أن كانتْ به ضرورةٌ . قالوا : لأنَّه ليس في نَصْبِ " كلّ " ما يكسرُ له وزناً أو يَمنَعُهُ مِنْ معنًى أَرادهُ . وإذا تأملتَ وجدتَه لم يرتكبْهُ ولم يحملْ نفسَه عليه إلاّ لحاجةٍ له إلى ذلكَ وإلاّ لأنَّه رأى النَّصْبَ يمنعُه ما يريدُ، وذاك أنّه أرادَ أنّها تدَّعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتة لا قليلاً ولا كثيراً ولا بَعضاً ولا كُلاًّ والنصبُ يمنعُ من هذا المعنى ويقتضي أن يكونَ قد أتى منَ الذنبِ الذي ادَّعتْه بعضَه . دلائل الإعجاز – الجرجاني 278/1.

وقد أولى النحويون اهتمامهم بمفهوم ارتكاب الضرورة الشعرية حينما صرح كل من ابن عصفور وابن مالك برأييهما المتناقضين على ما سيأتي.

مذاهب النحويين فيها:

اختلف النحويون في جواز ارتكاب الضرورة الشعرية وذهبوا في ذلك مذهبين:

الأول: أنه لا يجوز للشاعر ارتكاب الضرورة الشعرية، واشتُرط للاضطرار أن يكون للشاعر عنه مندوحة، وهذا ما نُقل عن سيبويه، فقد ذكر الصفّار الفقيه في شرحه للكتاب قوله: "جعل الضرورة أن يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك ولا يجد منه بدًا." (للصّفار ، 1996، ص92.)

وكذا يبين ابن الطيب مذهب سيبويه في الضرورة بأنّه ما لا مندوحة للشاعر عنه. ينظر: (حماسة محمد، لغة الشعر ص92).

ونص أبو حيان على ذلك في الارتشاف بقوله: "يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز في الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار إليه، وردّ فرع إلى أصل وتشبيه غير جائز بجائز" (بن يوسف 1998، 2377/5).

ونقل الألوسي أيضًا من كلام ابن الطيب أن الضرورة في رأي سيبويه هي ما ليس للشاعر عنه مندوحة. ينظر: (الألولسي محمود، 1998، ص5.)

و لم يجّوز المبرّد ارتكاب الضرورة للشاعر فقد نصّ عليه بقوله: "واعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف مالا ينصرف جاز له ذلك؛ لأنّه إنّما يردُّ الأسماء إلى أصولها، وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك؛ وذلك لأنّ الضرورة لا تجّوز اللحن، وإنّما يجوز فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة، نحو قولك في (راد) إذا اضطررت إليه: هذا رادد؛ لأنّه فاعل في وزن ضارب، فلحقه الإدغام." (بن يزيد، 354/3.)

وظاهر كلام ابن جنّي أنّه يشترط عدم المندوحة للشاعر؛ إذ قال: "واعلم أنَّ الشاعر له مع الضرورة أن يصرف ما لا ينصرف، وليس له ترك صرف ما لا ينصرف للضرورة." (أبو الفتح 2000، 198/2.)

وذكر في موضع آخر عندما أورد الشاهد من قول رُوَيشد بن كثير الطائي:

يا أَيُّها الراكبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ *** سائِلْ بني أَسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ[1]

"فإنّما أنّثه لأنّه أراد الاستغاثة، وهذا من قبح الضرورة أعني تأنيث المذكر؛ لأنّه خروج عن أصل إلى فرع، وإنّما المستجاز من ذلك ردُّ التأنيث إلى التذكير؛ لأنَّ التذكير هو الأصل." (أبو الفتح، 25/1.)

---

[1] البيت من البسيط لرويشد بن كثير الطائي، في سرّ صناعة الإعراب 25/1؛ وشرح المفصّل للزمخشري 362/3، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 166؛ ولسان العرب (صوت)، 2/ 57، وبلا نسبة في الخصائص 418/2، وارتشاف الضرب: 2449/5، وتخليص الشواهد: 148؛ 237/5؛ وهمع الهوامع282/3، وخزانة الأدب 221/4.

المزجي: الريح تزجي السحاب والبقرة تزجي ولدها أي تسوقه، ينظر: لسان العرب : (مزج) .

والصوت: الجرس الذي يحدث من اصطدام جسم بآخر، فتحمله موجات الهواء إلى الأذن، وهو مذكر، وإنَّما أنثه الشاعر هنا لأنَّه أراد به الضوضاء والجلبة أو الاستعانة. ينظر لسان العرب: (صوت) .

والشاهد قوله : «هذه الصوت»؛ حيث جاء باسم الإشارة الموضوع للمفردة المؤنثة وأشار به إلى الصوت وهو مفرد مذكر، وذلك على تأويل الصوت بالصيحة.

ووافق ابن مالك سيبويه في ما ذهب إليه، وقد صرَّح بذلك في شرح الكافية الشافية؛ إذ قال: "وقد نبه سيبويه رحمه الله على أن ما ورد في الشعر من المستندرات لا يعد اضطرارًا إلاَّ إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه مندوحة." (بن عبد الله، 300/1).

ملحوظة:

ينسب كثير من النحويين اشتراط عدم المندوحة لابن مالك، وعَدوه رائد هذا المذهب، وهذا مردود بصريح عبارته في شرح الكافية الشافية من موافقته لسيبويه.

المذهب الآخر: أنَّه يجوز للشاعر ارتكاب الضرورة الشعرية.

وهو ما ذهب إليه ابن عصفور، فجاء في ضرائر الشعر قوله: "اعلم أنَّ الشعر لما كان كلامًا موزونًا يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه؛ لأنَّه موضع أُلِفَت فيه الضرائر."[1] (بن مؤمن، 1980، ص13).

وذهب الألوسي إلى ذلك ونسب هذا الرأي للجمهور، جاء في الضرائر قوله: "ذهب الجمهور إلى أنَّ الضرورة ما وقع في الشعر ممَّا لا يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا." (الألولسي، ص5)، وينصُّ الألوسي على موافقة الجمهور بقوله: "والعبد الفقير قد جرى في هذا الكتاب على ما جرى عليه الجمهور، فإنَّه الأنسب بمذاق العرب والتوسع عليهم بفن القريض." (الألولسي، ص7.)

أثر هذا الاختلاف على قواعد اللغة:

تظهر ثمرة هذا الاختلاف بين النحويين أنَّ المانعين لارتكاب الضرورة الشعرية يجوِّزون القياس في الاختيار، أو يعدونه شاذًا بينما يعدها المجوِّزون ضرورة، وهذه أمثلة على ذلك:

[وصل (أل) الموصولة بالمضارع]

ومن ذلك ما استشهد به ابن مالك على جواز وصل (أل) الموصولة بالفعل المضارع بقول الشاعر:

ما أنتَ بالحَكم التُرْضَى حكومَتُه *** ولَا الأَصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ[2]

---

[1] ضرائر الشعر ص13.

[2] البيت من "البسيط" نسب للفرزدق وليس في ديوانه، وهو في: جواهر الأدب 319، والإنصاف 521/2، وسفر السعادة وسفير الإفادة 801/2، وشرح شذور الذهب 16، وتخليص الشواهد 154، والمغني 49/1، والمقاصد النحوية 111/1، والتصريح 32/1، والخزانة 32/1، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك 201/1، وأوضح المسالك 45/1، والجنى الدانى 148، وشرح الأشمونى 1/ 139، وهمع الهوامع 1/ 232. شرح شواهد المغني 46/1.

قال فيه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: هذا بيت للفرزدق يهجو به رجلًا من بني عذرة كان قد دخل على عبد الملك بن مروان وعنده جرير والأخطل والفرزدق والأعرابي لا يعرفهم، فمدح جريرًا وهجا الأخطل والفرزدق فهجاه الفرزدق بهذا البيت وغيره. والأصيل: الحسيب. والجدل: شدة الخصومة والقدرة على غلبة الخصم. ينظر شرح الأشموني بتحقيق محيي الدين 1/ 140.

وقول الآخر:

يقولُ الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقا *** إلى ربِّنا صوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّع[1]

وكذا قول الآخر:

مَا كَالْيَرُوحُ ويَغْدُو لَاهِيًا مَرِحا *** مُشَمِّرًا يستديمُ الحزمَ ذو رَشَد[2]

ومثله:

وليس اليُرَى للخِلِّ مثل الذي يرى *** له الخِلُّ أهلًا أنْ يُعَدّ خَلِيلا[3]

فذكر ابن مالك أنّ الألف واللام في: (الترضى، واليجدع، واليروح، واليرى) أسماء لا حرف تعريف، ونصّ على جواز وصلها بالفعل في الاختيار؛ إذ قال: "وعندي أنّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضي حكومته

ولتمكن قائل الثاني من أن يقول:

والشاهد فيه قوله: «الترضى» حيث أدخل الموصول الاسمى «أل» على الفعل المضارع، وهذا قليل، قال الشاطبي في شرحه على الألفية: واللام في قوله الأول: (الترضي) مدغمة في التاء وجوبًا، والناس قد لهجوا بإظهارها، والذي أوقعهم ذلك أنّ المعلمين إذا أنشدوه أظهروا، ليُسمعوا الطالب لفظة (أل) فتوهموا أن ذلك وجه الإنشاد.

[1] البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي في ضرائر الشِّعْر 288/1، وتخليص الشواهد 154؛ والمقاصد النحوية 1/ 467؛ وشرح شواهد المغني 162/1؛ ولسان العرب (جدع)؛ وخزانة الأدب 50/1؛ ومنسوب إلى طارق بن ديسق في شرح كتاب سيبويه للسيرافي 236/1، وبلا نسبة في جواهر الأدب 320؛ وكتاب اللامات 53؛ وسرّ صناعة الإعراب 368/1؛ والإنصاف 151/1؛ و شرح الرضي على الكافية 15/3، وشرح المفصّل 144/3؛ ومغني اللبيب 49/1؛ ونودار أبي زيد 67؛ وهمع الهوامع 332/1؛ وتاج العروس (جدع).

الخنا: الفحش من الكلام. لسان العرب "14/ 244".

العجم: جمع أعجم وعجماء، وهو الحيوان الذي لا ينطق. لسان العرب (عجم) .

وحمار مجدع: مقطوع الأذنين. لسان العرب (جدع) .

الشاهد في البيت: دخول لام المعرفة على المضارع في قوله اليجدّع، وهي (أل) مع (يجدع)، فمنزلة لام التعريف في دخولها على الفعل بمنزلة "الذي".

[2] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب 321، وشرح التسهيل بن مالك 201/1، وتخليص الشواهد 154؛ وهمع الهوامع 85/1؛ وخزانة الأدب 32/1.

الشاهد في البيت: دخول لام المعرفة على المضارع في قوله اليروح، وهي "ال + يروح"، فمنزلة لام التعريف في دخولها على الفعل بمنزلة "الذي".

[3] البيت من الطويل ، بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك، المقاصد الشافية : 486/1، 201/1، تخليص الشواهد ص 154.

ومعناه: من لا يرى لخليله مثل الذي يرى خليله لا يستحق أن يتخذه أحد خليلاً.

وشاهده كالذي قبله.

إلى ربنا صوت الحمارِ يُجدع

ولتمكن الثالث من أن يقول: ما مَنْ يروح

ولتمكن الرابع من أن يقول: وما من يري

فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار." (بن عبد الله، 1990، 202/1.)

ملحوظة:

اعترض الشاطبي على ابن مالك في اشتراطه عدم المندوحة، وعدم الاضطرار في الشواهد السابقة، وذكر أنَّ ما ذهب إليه باطل من وجوه:

"أحدها: إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المترع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة. ولو كان معتبرًا لنبهوا عليه...

الثاني: أنَّ الضرورة عند النحاة ليس معناها أنّه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلاَّ ويمكن أن يعوض من لفظها غيره من الألفاظ الصحيحة الجارية على القياس المستمر...

الثالث: أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلَّا لفظه ما تضمنه النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك، بحيث قد ينتبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة...

الرابع: أنَّه قد تكون للمعنى عبارتان أو أكثر، منها واحدة يلزم فيها ضرورة إلَّا أنَّها مطابقة لمقتضى الحال، ومفصحة عنه على أوفى ما يكون، والتي صح قياسها ليست بأبلغ في ذلك من الأخرى ولا مرية في أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة؛ إذ كان اعتناؤهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ ... وإذا ظهر لنا في موضع أنَّ ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنَّه مطابق لمقتضى الحال.

الخامس: أنَّ العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف، فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس، فتركب الضرورة لذلك." (أبو إسحاق، 2007 ، 491/1 – 499.)

[وصل حرف النداء بما فيه أل]

ومن ذلك أيضًا ما جوزه الكوفيون من وصل حرف النداء بما فيه (أل) مطلقًا كقول الشاعر:

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا *** إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا[1]

وقول الآخر:

مِنَ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي *** وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي[1]

[1] الرجز بلا نسبة في اللامات 53، والمقتضب 4/ 243، واللمع في العربية 196، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 185/1، وأسرار العربية 174، والإنصاف 336/1، والمقاصد النحوية 4/ 1696، وشرح المفصل 345/1،، وأمالي ابن الشجري 2/ 182، وشرح التصريح على التوضيح 226/2، وهمع الهوامع 46/2، وخزانة الأدب 293/2.

والشاهد فيه قوله: «فيا الغلامان» حيث جمع حرف النداء و«أل» فى غير لفظ الجلالة. وهذا لا يجوز إلّا فى الضرورة الشعرية.

فالكوفيون يقيسون عليه في الاختيار، وعده غيرهم من الضرورة. ينظر: (الأنباري، 2003، 274/1) و(بن عبد الله، 398/3.)

وذكر ابن مالك أنَّ البغداديين يقيسون عليه أيضًا، وعلى هذا يجوز نحو: (يا الرجل). ينظر: (بن عبد الله، 1308/3).

وعدّه ابن مالك من الشذوذ ولا ضرورة فيه، جاء في شرح التسهيل قوله: "وأنا لا أراه ضرورة، لتمكن قائله من أن يقول: فيا غلامان اللذان فرًّا؛ لأنَّ النكرة المعينة بالنداء توصف بذي الألف واللام الموصول، وبذي الألف واللام غير الموصول، كقول بعض العرب: يا فاسق الخبيث، حكاه يونس، والذي أراه في: (فيا الغلامان)، أن قائله غير مضطر؛ لكنَّه استعمل شذوذًا ما حقه ألَّا يجوز." (بن عبد الله، 399/3.) وينظر: (الأزهري، 2000، 2/ 226.)

ووصف الرضي قوله: (... يا التي تيمت قلبي...) بالشذوذ وذكر أن وجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام، وذكر أن قوله: (فيا الغلامان...) أشذ. ينظر: (بن الحسن، 1975، 383/1).

[إجراء المعتل مجرى الصحيح]

ذكر النحويون في بيت المتنخل:

أبيت على معاري واضحات *** بهن ملوب كدم العباط[2]

أن الشاعر أجرى المعتل مجرى الصحيح للضرورة، قال السيرافي: "على أنه اضطر إلى تحريك الياء في (معاري) فإن قال قائل ليس فيه ضرورة؛ لأن الشاعر لو قال: (على معار فاخرات) لاستوى البيت فهو من الوافر فإن حرك الياء، صار (مفاعلتن) وإن حذفها ونوّن فهو (مفاعلن) والجميع جائز.

فالجواب أن الضرورة فيه أن الشاعر كره الزحاف، فرد الكلمة إلى أصلها، وجعل الياء كالصحيح." (السيرافي، 77/4)، (اص43).

ويرد أبو العلاء المعري على النحويين قولهم؛ إذ قال: "يزعم النّحويُّون أنَّ قوله: معاري، بفتح الياء، حمله عليه كراهة الزِّحاف، وهذا قولٌ ينتقض؛ لأنَّ في هذه الطائيَّة أبياتًا كثيرةً لا تخلو من زحافٍ، وكلُّ قصيدةٍ للعرب وغيرها على هذا القريِّ." (المعري ، 1907 ،ص113).

---

[1] البيت من الوافر لم أقف له على قائل، وهو بلا نسبة في الكتاب 2/ 197، والمقتضب 4/ 241، والإنصاف 209، والمفصل في صنعة الإعراب 66/1، وأسرار العربية 230؛ واللامات 53/1، وشرح الرضي على الكافية 383/1، والخزانة 1/ 358.

والشاهد: نداء ما فيه «أل» وهو «التي» تشبيها بقولهم: «يا الله». وقيل: هو على الحذف، والتقدير، يا أيتها التي تيمت قلبي. فحذف، وأقام النعت مقام المنعوت .

[2] البيت من الوافر، وهو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1268/3؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 993؛ ولسان العرب (لوب)، وللهذلي في الكتاب 313/3؛ والمنصف 67/2، ورسالة الغفران 45، وتاج العروس (عرا)؛ وبلا نسبة في التعليقة على كتاب سيبويه 145/3، الخصائص 334/1.

«المعارى» جمع «معرى» وهى ههنا الفرش، و«الملوب» الذى أجرى عليه الملاب وهو ضرب من الطيب، وشبهه في حمرته بدم العباط، وهي التي نحرت لغير علة، واحدها عبيط وعبيطة.

والشاهد: قوله «معاري» نصب الياء؛ لأنه أجراها مجرى الحرف الصحيح في ضرورة الشعر.

[إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بالظرف والجار والمجرور فهل يبقى التمييز منصوبًا؟]

ومن ذلك ما جاء من قول الشاعر:

كمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَال العُلا *** وكريمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[1]

وقول الآخر:

كم فيهِمِ مَلِكٍ أغَرَّ وسُوقَةٍ *** حَكَمٍ بِأَرْدِيةِ الْمَكَارِمِ مُحْتَبِي[2]

وقول الآخر أيضًا:

كمْ فِي بَنِي سعْدِ بنِ بكرِ سيِّدٍ *** ضَخْمِ الدَّسيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ[3]

ومنه قوله أيضًا:

---

[1] البيت لأنس بن زنيم في ديوانه ص 113؛ والمقاصد النحوية 493/4؛ وخزانة الأدب 468/6، ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية 10/2؛ وبلا نسبة في الكتاب 167/2؛ والمقتضب 61/3؛ والتعليقة على كتاب سيبويه 307/1، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين 430/1، وإيضاح شواهد الإيضاح 257/1، وشرح الأشموني 635/3؛ وهمع الهوامع 255/1.

اللغة: مقرف: لئيم الأصل من جهة الأب، شريف: أصيل من طرفيه، وضعه: حط به . ينظر تثقيف اللسان وتلقيح الجنان 164/2.

المعنى: إنَّ الجود والكرم يرفع الدنيء اللئيم، والبخل يحطّ من منزلة السيد الشريف.

والشاهد فيه: فصل بين (كم)، وما أضيف إليه المجرور، وذلك ممَّا يختص بجوازه الشعر، ولم يضطر إلى ذلك، إذ قد يزول الفصل بينهما، برفع (مقرف) أو نصبه.

[2] البيت للفرزدق في شرح أبيات سيبويه 348/1، وبلا نسبة في الكتاب 167/2، وضرائر الشعر لابن عصفور، والمقاصد الشافية 309/6.

اللغة : والأغر: المشهور الظاهر الذي لا يخفى أمره على الناس، والسوقة: من ليس هو بملك، والحكم: الذي يقنع بقوله ويرجح إليه، بأردية المكارم محتبي: أي إذا جلس مع القوم في مجلس واحتبى تكرم وأعطى وجاد، فصار – لأجل فعله للمكارم – بمنزلة من احتبى بثياب المكارم. وأردية المكارم: أفعاله الكريمة التي تظهر منه كظهور ردائه عليه. ينظر شرح أبيات سيبويه 348/1.

والشاهد: أنه فصل بين (كم) وبين (ملك) بـ (فيهم).

[3] البيت من الكامل؛ للفرزدق وليس في ديوانه ونسب له في الكتاب 2/ 168؛ والمقاصد النحوية 4/ 492؛ وخزانة الأدب 6/ 476؛ وبلا نسبة في المقتضب 3/ 62، واللمع 229؛ وشرح المفصل لابن يعيش 173/3.

اللغة: الدسيعة: العطيّة. يقال دسع له دسعة أغنته، وذلك إذا أعطاه عطية جبرته. أصله من دسع البعير بجرته. ينظر شرح نقائض جرير والفرزدق 502/2.

المعنى: كُثُرٌ هم السادة في بني سعد بن بكر، الكرماء الأسخياء الشرفاء.

والشاهد فيه قوله: "كم في بني سعد بن بكر سيدٍ" على أنه فصل بين كم الخبرية وبين مميزها وهو قوله: "سيد" بالظرف وهو قوله: "في بني بكر بن سعد"، وأبقى الجر في المميز، والمختار نصبه في هذه الصورة.

كَم دونَ مَيَّةَ مَوماةٍ يَهَالُ لَهَا *** إذا تيَمَّمَهَا الخرِّيتُ ذُو الجلدِ[1]

فللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين أنَّه لا يجوز إلَّا في الشعر، وهو اختيار ابن مالك أيضًا. ينظر: (سيبويه، 1988، 167/2) و(ابن السراج ، 320/1) و(السيرافي ، 488/2) و(الأنباري ، 247/1).

الثاني: مذهب الكوفيين أنَّه يجوز في الاختيار. ينظر: (الأنباري ، 247/1).

الثالث: مذهب يونس أنَّه يجيز في السعة الفصل بالظرف والجار والمجرور إذا لم يكن مستقرًا. ينظر: (بن الحسن،155/3) و(المرادي ، 2008، 1339/3).

رأينا في جواز ارتكاب الضرورة الشعرية:

ذكر ابن السراج في أصوله أنَّ النحو: "علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"، ولا شك أنَّ الشعر من أهم مصادر الاستشهاد؛ لكن الشعر مقيد بوزن وقافية تجعله أحيانًا مخالفًا لقواعد اللغة، فهذه هي الضرورة الشعرية، وعدم وضع ضوابط لهذه الضرورة وعدم تقييدها تجعل اللغة ضيقة بما رحبت، وتحيل كثيرًا من الأشعار إلى عدم الاستشهاد بها، ولذلك فإن تقييدها بشروط تقلل منها.

الخاتمة:

نوجز أهم نتائج البحث في النقاط الآتية:

1- يعد الشعر من المصادر الرئيسة التي استمد منها العلماء قواعد اللغة وأصولها.

2- استجيز في الشعر لتقويم وزنه ما لا يستجاز في الكلام بشروط.

3- اختلفت نظرة النحويين لمفهوم ارتكاب الضرورة الشعرية، فمنهم من أجازها بلا قيد، ومنهم من رفضها ووضع للضرورة شروطًا.

4- ما نُقِل عن سيبويه هو عدم جواز ارتكاب الضرورة الشعرية، وهو مذهب كثير من النحويين، واختاره ابن مالك.

5- نسب كثير من النحويين اشتراط عدم المندوحة لابن مالك، وعَدّوه رائد هذا المذهب، وهذا مردود بصريح عبارته في شرح الكافية الشافية من موافقته لسيبويه.

6- يظهر أثر اختلاف النحويين حول ارتكاب الضرورة الشعرية أنَّ المانعين يجيزون القياس في الاختيار، ومن ذلك:

أ- أجاز ابن مالك وصل (أل) الموصولة بالمضارع.

ب- أجاز الكوفيون نداء ما فيه (أل).

---

[1] البيت من البسيط، نسبه العيني لذي الرمة وليس في ديوانه، المقاصد النحوية (4/ 496)، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 421/2، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 2486/5، والتذييل والتكميل 30/10، وشرح الأشموني 3/ 635؛ والمعجم المفصل في شواهد العربية 430/2، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية 367/3.

اللغة: كم: خبرية، ميّة: اسم محبوبته، موماة: الصحراء، يهال: مبني للمجهول، أي: يفزع منها، تيمّمها: قصدها، الخرّيت: الماهر الحاذق، ذو الْجَلَدِ: – بفتح الجيم واللام – أي: ذو قوة، ينظر: المقاصد النحوية 2005/4.

والشاهد: في قوله: «كم دون مية موماة»؛ حيث فصل بين (كم) ومميزه (موماة) بالظرف (دون ميّة).

ج- أجاز الكوفيون الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بالظرف والجار والمجرور.

7- رأينا في المسألة هو عدم إجازة الضرورة الشعرية.

قائمة المصادر والمراجع:

- (ارتشاف الضرب **من** لسان العرب)، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م

ـــــــــ (أسرار العربية)، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى 1420هـ- 1999م.

ـــــــــ (الأشباه والنظائر)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1990م.

- (الأصول في النحو) أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

ـــــــــ (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين)، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات ، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م.

ـــــــــ (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م

ـــــــــ (التعليقة على كتاب سيبويه)، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، (ت: 377هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1990م

ـــــــــ (الجنى الداني في حروف المعاني)، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

ـــــــــ (الحماسة البصرية)، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (ت: 659هـ)، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت

ـــــــــ (الخصائص)، أبو الفتح عثمان بن جني، عالم الكتب - بيروت، تحقيق : محمد علي النجار.

ـــــــــ (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة)، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تحقيق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، 1392هـ/ 1972م.

- (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر)، السيد محمود شكري الألوسي، شرحه محمد بهجة الأثري البغدادي، الطبعة الأولى 1998م، دار الآفاق العربية/ القاهرة.

ـــــــــ (الكتاب)، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.

ـــــــــ (اللامات) عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، 1405هـ 1985م.

ـــــــــ (اللمع في العربية) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

ـــــــــ (المعجم المفصل في شواهد العربية)، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1996م

- (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ت790ه، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى 2007م.

ـــــــــ (المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية) المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت : 855 هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010 م

ـــــــــ (المقتضب)، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.

ـــــــــ (المنصف لابن جني)، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة 1373هـ - أغسطس سنة 1954م.

ـــــــــ (الوافي بالوفيات)، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، 1420هـ- 2000م.

ـــــــــ (أمالي ابن الشجري)، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: 542هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1991 م.

ـــــــــ (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، (ت: 760هـ)دار الجيل – بيروت، الطبعة الخامسة ، 1979م

ـــــــــ (إيضاح شواهد الإيضاح)، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت: ق 6هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1987 م

ـــــــــ (تاج العروس من جواهر القاموس)، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

ـــــــــ (تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم)، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (ت: 442هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة: الثانية 1412هـ - 1992م.

ـــــــــ (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان)، أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي (ت 501 هـ)، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990 م

ـــــــــ (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد)، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: 761 هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد)، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م

ـــــــــ (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت : 749هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى 1428هـ - 2008م

ـــــــــ (جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب)، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت: 1362هـ)، أشرفت على تحقيقه وتصحيحه: لجنة من الجامعيين، مؤسسة المعارف، بيروت.

ـــــــــ (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997 م

ـــــــــ (دلائل الإعجاز في علم المعاني)، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: 471هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة 1413هـ - 1992م.

- (رسالة الغفران)، أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (المتوفى: 449هـ)، مطبعة (أمين هندية) بالموسكي (شارع المهدي بالأزبكية) – مصر صححها ووقف على طبعها: إبراهيم اليازجي، الطبعة: الأولى، 1325 هـ - 1907 م.

- (رسالة الملائكة)، أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (المتوفى: 449هـ) تحقيق: محمد سليم الجندي، طبع بإذن من المجمع العلمي العربي بدمشق، دار صادر – بيروت.

ـــــــــ (سر صناعة الإعراب)، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي 1421هـ- 2000م

ـــــــــ (سفر السعادة وسفير الإفادة)، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (ت: 643 هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، دار صادر، الطبعة: الثانية، 1415 هـ - 1995 م.

ـــــــــ (شرح أبيات سيبويه)، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت: 385هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1394 هـ - 1974 م

ـــــــــ (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م.

ـــــــــ (شرح التسهيل) المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1428 هـ

ـــــــــ (شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.

ـــــــــ (شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب)، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت: 686 ه)ـ، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، تاريخ الطبع: 1395 - 1975 م، جامعة قار يونس – ليبيا.

ـــــــــ (شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية) «لأربعة آلاف شاهد شعري»، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1427 هـ- 2007 م

- (شرح الكافية الشافية) محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

ـــــــــ (شرح المفصل)، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت : 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م

ـــــــــ (شرح تسهيل الفوائد): أبو عبد الله، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م).

ـــــــــ (شرح ديوان الحماسة)، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: 421 هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م

ـــــــــ (شرح شواهد المغني)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911 هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، الطبعة: بدون، 1386 هـ - 1966 م

- (شرح كتاب سيبويه) لأبي سعيد السيرافي ت368ه تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الطبعة الأولى 2008م، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان.

ـــــــــ (شرح نقائض جرير والفرزدق)، أبو عبيدة معمر بن المثنى تحقيق: محمد إبراهيم حور - وليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة: الثانية، 1998م

- (ضرائر الشعر)، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ) تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1980 م

ـــــــــ (لسان العرب)، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على، ، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، (ت: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ .

- (لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية)، محمد حماسة عبد اللطيف، الطبعة الأولى 1996م دار الشروق/ القاهرة.

ـــــــــــ (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـــ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، 1985م.
ـــــــــــ (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـــ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.